

قانون «توحيد القدس» بداية لفرض الحل الإسرائيلي



الأربعاء، ٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

النسخة: الورقة - دولي

آخر تحديث: الأربعاء، ٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

[رام الله - محمد يونس؛ الناصرة - أسعد تلحمي](#)

ندّدت السلطة الفلسطينية بقانون «القدس الموحدة» الذي أقرّته الكنيست الإسرائيليّة ويُقيّد التخلّي عن أجزاء من المدينة، واعتبرته «إعلان حرب» على الشعب الفلسطيني، محدّدة من أن إسرائيل شرعت في فرض الحل السياسي على الأرض، في وقت كشفت مصادر مصرية لـ «الحياة» عن توجّه عربي لمراجعة الموقف من عملية السلام برمتها ([للمزيد](#)).

ووضعت الكنيست عقبة أخرى جديّة في طريق أي مفاوضات مستقبلية لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، عندما أقرت بموافقة جميع أعضاء الأئتلاف الحكومي (64) ومعارضة 51، تعديلاً في «قانون أساس: القدس» يقضي بعدم جواز تسليم أراضي من المدينة الموحدة إلى أي «كيان سياسي آخر أو سيادة أجنبية» في إطار أي تسوية للصراع في المستقبل إلا بتاييد ثلثي أعضاء الكنيست على الأقل (80 عضواً)، وهو عدد صعب المنال حتى في قضايا أقل شأناً، وإن أبقي الباب مفتوحاً أمام إلغاء هذا التعديل مستقبلاً بغالبية 61 عضواً «فقط».

وحاء التصويت بعد يوم واحد من تصويت اللجنة المركزية لحزب «ليكود» الحكومي بالإجماع، على مشروع قرار يلزم الحزب فرض السيادة الإسرائيلية على الصفة الغربية وقطع غزة، مشدداً على أن الخطوة الأولى ستكون ضم المدينة الاستيطانية الكبيرة «معالية أدوميم» شرق القدس، تليها بقية المستوطنات وأجزاء واسعة من الصفة، مثل غور الأردن الذي يشكل نحو ثلث مساحة الصفة.

واحتفل قادة اليمين الإسرائيلي باقرار القانون، وقال وزير شؤون القدس زئيف ألكين: «اليوم ضمننا وحدة القدس إلى الأبد... جبل الزيتون والبلدة القديمة والمدينة ستبقى معنا إلى الأبد... لن تحصل بعد الآن الأعياد سياسية تتيح تمزيق عاصمتنا، وهذا هو رد إسرائيل على التصويت المخجل للأمم المتحدة ضد القدس».

وانتقد الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة القانون واعتبره «إعلان حرب». وذهب رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير صائب عريقات إلى أبعد من ذلك عندما قال: «هذه مرحلة فرض الحلول... مرحلة إسرائيلية- أميركية جديدة تسعى إلى فرض الحلول علينا». ورأى أن الحل المفروض في هذه المرحلة يتمثل في ضم أكثر من نصف الصفة، بما فيها القدس والأغوار، وإبقاء السيطرة على المعابر والمياه الإقليمية والفضاء

والامن في يد إسرائيل، ومنح الفلسطينيين كياناً في جزء صغير من الضفة وعاصمةً في ضواحي القدس. واتهم إدارة ترامب بالانقلاب على مواقف الادارات السابقة، مشيراً إلى وجود رسالة مكتوبة من الرئيس السابق باراك أوباما موجهة إلى الرئيس محمود عباس يعرب فيها عن التزام الولايات المتحدة إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس. وقال إن ترامب وفريقه عقدوا 36 لقاء مع الجانب الفلسطيني بهدف بحث استئناف عملية السلام، لكنهم في النهاية ذهبوا إلى خطوات أخلوا فيها بكل القواعد التي قامت عليها العلاقة بين الجانبيين طيلة العقود الماضيين.

ونُعد السلطة لمواجهة السياسة الإسرائيلية من خلال إجراءات وخطوات محلية وإقليمية ودولية، إذ قال عريقات إن الجانب الفلسطيني سيتوجه مجدداً إلى مجلس الأمن للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة. في الوقت ذاته، قال مسؤولون فلسطينيون إن الرئيس عباس وجه دعوة إلى حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» للمشاركة في اجتماع في 6 الشهر الجاري للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الذي يمثل البرلمان المصغر للشعب الفلسطيني، وإن «حماس» تتجه نحو المشاركة.

وبدعت «حماس» إلى تصعيد «اتفاقية القدس»، ورأى الناطق باسمها فوزي برهوم في قرار الكنيست «استمراً لسلسل الاعتداءات على المدينة المقدسة، واستهدافاً للوجود الفلسطيني، وتزويجاً للتاريخ وتزييفاً للواقع»، مشيراً إلى أن «التطورات الخطيرة تحتم على الرئيس عباس اعلان انتهاء أوسلو والتنسيق الأمني وسحب الاعتراف بالكيان الإسرائيلي»، داعياً إلى «تصعيد اتفاقية القدس في مواجهة السياسات الأمريكية- الإسرائيلية العنصرية المتطرفة».

في الوقت ذاته، كشفت مصادر دبلوماسية مصرية لـ «الحياة» عن «تحرك عربي للرد على القرارات الإسرائيلية الأخيرة»، وأشارت إلى أن الأمر سيُطرح على اجتماع وزراء الخارجية العرب السبت المقبل في عمان، والذين سيدرسون الموقف العربي من عملية السلام عموماً. واعتبرت أن القرارين الأخيرين «يشكلان عقبة جديدة أمام عملية السلام وضربة قاصمة لحل الدولتين». وأكدت أن «التصعيد الإسرائيلي يستمر قرار الرئيس الأميركي في شأن القدس، من ناحية، ويمضي قدماً في التصعيد ضد الفلسطينيين وأمالهم المشروعية بإعلان الدولة وعاصمتها القدس، من ناحية أخرى». وأعربت عن «أسفها لقرار الكنيست الذي يعاقب الفلسطينيين على استجابتهم لعملية السلام وموافقتهم المتكررة على مبادرات السلام، خصوصاً حل الدولتين».